العدد(1492) السنة السادسة -الأثنين (27) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

يرى بعض الاكاديميين، أن التعليم الجامعي الاهلي هو الرديف الحقيقي للتعليم العالي الرسمي، فيما يؤكد آخرون ان تجربة التعليم الاهلي في العراق ما تزال فتية ولم تترسخ بعد ان اعترت مسيرتها الكثير من الصعوبات، مثلها مثل التعليم العالي الحكومي الذي تعرض هو الأخر الى الاهمال والتراجع ابان حقبة الديكتاتورية وهذا هو التحقيق الثالث عن التعليم الاهلي في العراق ضمن الملف الذي فتحته (المدى).
من يسمع باسمها يظنها تختص بتدريس العلوم الاسلامية حصرا، الا ان الواقع على غير ذلك تماما، وخاصة بعد فصل (كلية العلوم الاسلامية) منها والحاقها بديوان الوقف الشيعي. طلبتها مشاكسون ومرحون ومنفتحون على جميع المعطيات الحداثوية ، الا ان ثمة هموما وصعوبات تكتنف مسيرتهم الدراسية ، تلكم هي جامعة (الامام جعفر الصادق) الاهلية باساتذتها وطلبتها. وللوقوف على طبيعة الدراسة والقبول فيها كانت لي جولة بين جنباتها فالتقيت اولا الطالبة (ياسمين عباس حسين) في المرحلة الاولى كلية القانون التي قالت: في البداية واجهت بعض الصعوبات في التأقلم مع المناخ الجامعي والاختلاط بزملائي وزميلاتي وطبيعة العلاقة مع الاساتذة والاصغاء الى المحاضرات التي لم أألفها من قبل .

في جامعة الامام جعفر الصادق الاهلية

مساعد رئيس الجامعة : نبتغي الحشمة و (شال) على الشعر يكفي

أساتذة: الجامعة تفتح ابوابها لجميع ابناء الطيف العراقي

طالبات: تصرفات افراد الحماية الامنية غير لائقة

شاكر المياح
بغداد

من يسمع باسمها يظنها تختص بتدريس العلوم الاسلامية حصرا، الا ان الواقع على غير ذلك تماما، وخاصة بعد فصل (كلية العلوم الاسلامية) منها والحاقها بديوان الوقف الشيعي. طلبتها مشاكسون ومرحون ومنفتحون على جميع المعطيات الحداثوية ، الا ان ثمة هموما وصعوبات تكتنف مسيرتهم الدراسية ، تلكم هي جامعة (الامام جعفر الصادق) الاهلية باساتذتها وطلبتها. وللوقوف على طبيعة الدراسة والقبول فيها كانت لي جولة بين جنباتها فالتقيت اولا الطالبة (ياسمين عباس حسين) في المرحلة الاولى كلية القانون التي قالت: في البداية واجهت بعض الصعوبات في التأقلم مع المناخ الجامعي والاختلاط بزملائي وزميلاتي وطبيعة العلاقة مع الاساتذة والاصغاء الى المحاضرات التي لم أألفها من قبل . وعن الاجور الدراسية ذكرت بان كلية القانون تستوفي من كل طالب مبلغا قدره ٩٥٠ الف دينار ، ويزداد بحسب المراحل الدراسية ، مؤكدة ان الاجور مرتفعة جدا ، وخاصة في العام الدراسي الحالي. وسألتها : هل لمست تدخلا من بعض الاحزاب السياسية في توجيه مسار الجامعة التعليمي؟ فردت قائلة: نعم ، وخاصة في موضوعة الحجاب. وتضيف: اشعر بان الطلبة بعيدون جدا عن السياسة ، وحتى اولئك الذين يتحدثون بها هم مستقلون ولا ينتمون لاي حزب سياسي . وعودة الى موضوع الحجاب حيث تؤكد ان على الطالبة ان تضع الحجاب عن قناعة تامة ، والا فمن الافضل ان لا ترتديه .

بعد التخرج سنعمل (ملايات)

الطالبة (زينب فراس) في المرحلة الاولى قسم اللغة العربية اوضحت: بان الاجور الدراسية في هذا القسم تبلغ ٤٥٠ الف دينار واحتمالات الزيادة في العام المقبل واردة جدا. سمعت من بعض الزملاء انهم سيتركون الدراسة في حال زيادة الاجور. وتضيف: ليس هذا حسب ، ففي الاقسام الداخلية لجامعة بغداد يستوفون منا مبلغ ٢٥٠ الف دينار كوننا ضيوفا عليهم ، لان جامعة الامام الصادق لا توجد فيها اقسام داخلية. وعن علاقة الاساتذة وبالطلبة ذكرت بانها جيدة وهم متعاونون مع طلبتهم ويتضح هذا جليا في الامتحانات. الطالبة (زينب جواد حسن) المرحلة الاولى كلية القانون قالت: مستوى الدراسة في الجامعة يمكن ان نصفه بالمقبول ، بمعنى انه ليس ممتازا ولا هو بدرجة جيد وبذات الوقت هو ليس رديئا ، اي انه بين البينين بمعنى ادق. وماذا بوسعكم ان تعملوا بعد التخرج ؟ ضحكت وقالت : من المبكر ان ننشغل بهذا الموضوع ، ولكن البنات بالتأكيد سيصبحن (ملايات) لان شهادة الجامعة غير معترف بها ، وقضيتها ما تزال تراوح في مكانها حتى هذه اللحظة . واذا تم الاعتراف بها فان البنين سيلجأون الى التعيين في مؤسسات الدولة عن طريق الوساطات. الطالب محمد خلف في المرحلة الثالثة قسم الاعلام – كلية الاداب طلبت منه تقييما للمستوى الدراسي لكليات الجامعة فذكر بانه جيد ويضاهي المستويات الدراسية للجامعات الرسمية مقارنة بالاعوام السابقة . مضيفا : الجامعة تتطور باضطراد بعدما نالت اعترافا رسميا بها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . وعن الاجور الدراسية اشار (خلف) الى انها ازدادت هذا العام بنسبة ٢٥ ٪ ، ويلفت بان هذه الزيادة تشمل جميع المراحل الدراسية وهذا ليس في صالح الطلبة . قلت له : وماذا بعد التخرج ؟ قال : سنبحث عن وظائف في مؤسسات الدولة ، او العمل في الفضائيات التي يزداد عددها يوما بعد اخر .

وفي قاعة محاضرات اللغة العربية التقيت التدريسي (قاسم الوردي) وسألته: هل وجدت استعدادا لدى الطلبة في تقبل واستيعاب المادة الدراسية؟ هناك تفاوت في مستوى الاستيعاب وهو على ثلاث درجات ، عليا ومتوسطة ومتدنية ، واغلب الطلبة الدارسين لمادتي التاريخ والجغرافية هم بين الدرجتين المتوسطة والمتدنية . سألته وما هي الاسباب ؟ قال الطالب في الوقت الراهن منشغل عن الدراسة بامور كثيرة تبعده عنها . الا تعتقد بان المناهج جزء من المشكلة ؟ المناهج الحالية قد تفي بما مطلوب مع المآخذ الكثيرة عليها ، من حيث كثرتها وسعتها والبالغة فيها كما انها مطولة . هل لمست تدخلا من الاحزاب السياسية في امور الجامعة ومسيرتها ؟ لمسنا هذا بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وربما استمر حتى عام ٢٠٠٥ ولكن وبجهود التدريسيين والمثقفين الذين بذلوا قصارى جهودهم لابعاد هذه التدخلات عن المناخ الجامعي بشكل عام وعن واقع جامعة الامام (جعفر الصادق) والقضاء على هذه الظاهرة السلبية وطبقا للقول المأثور (اذا دخلت السياسة من الباب ، خرج العلم من الشباك). ويضيف : انا مطمئن على استقلالية الجامعة .

الطالب (خالد عامر حاير) كيف وجدت الدراسة في جامعة الامام الصادق؟ جيدة وذلك لوجود اساتذة اكفاء ويكشف: والى جانب هؤلاء هناك اساتذة عاجزون عن ايصال المادة المنهجية الى طلبتهم ، صحيح لديهم معلومات مفيدة الا انهم يخفقون باستمرار في تسهيل استيعاب الطلبة لها فيلجأون الى (الملازم المطبوعة). وعن ابرز المعوقات التي واجهوها في سنوات دراستهم في الجامعة اشار الى انها تكمن في عدم تخصيص مكان للقسم، وكذلك في عشوائية توزيع قاعات المحاضرات اذ لم يتم تحديدها بحسب الاقسام والشعب ، خذ مثلا : لا توجد قاعة خاصة باللغة الانكليزية ولا لقسم اللغة العربية فكل محاضرة نحن في قاعة مما يسبب في ارباك بالتوقيتات. وربما يقضي الطالب نصف زمن المحاضرة في البحث عن القاعة ، وهذا يخلق تضاربا وتداخلا في محاضرات الاقسام الاخرى. ويضيف : علاقاتنا جيدة مع بعض الاساتذة ونتفاعل معهم ، اما البعض الاخر فهي ليست على ما يرام لانهم لا ينسجمون معنا. ويبين : لا توجد استراحة بين المحاضرات على الاطلاق ، وفي احيان كثيرة تكون لدينا محاضرة واحدة في اليوم فنتجشم عناء الحضور والمعاناة من اجل محاضرة واحدة الطالبة (اكرام فاضل) قالت : في بعض الايام هناك ثلاث محاضرات وينتهي عندها الدوام في الساعة الواحدة بعد الظهر من دون استراحة.

مضايقات افراد الحماية الامنية

الطالبة (ندى كاظم) في المرحلة الثالثة – قسم اللغة العربية شكت من تصرفات ومضايقات افراد الحماية الامنية التي تتسم بالخشونة والبعيدة عن اللياقة الادبية والتقاليد الجامعية وخاصة مع الطالبات. وتوضح نحن طلبة جامعة الامام الصادق غير ملزمين بالزي الموحد ، وافراد الحماية ليس من مسؤوليتهم فرض حجاب محدد بعينه ، لان هذا يدخل ضمن السياقات الدراسية السائدة في الجامعة ، والحجاب بذاته لا يشكل تهديدا امنيا لها ، وهناك انواع كثيرة منه ، وللطالبة حق اختيار النوع واللون المناسبين لها ، وعلى رئاسة الجامعة الحد من تلك المضايقات اليومية التي تشكل مصدر استفزازات دائمة لطالبات الجامعة . وتضيف : ليس هذا فقط ، بل يمنعون دخول (الموبايلات) ذوات فتحات التصوير ، في الوقت الذي يسمح بدخولها في كل الجامعات ، ناهيك عن دخولهم الى الكافتيريا باسلحتهم وتجوالهم بين موائد الطلبة بكل حرية من دون مراعاة لمشاعر الطلبة والطالبات فضلا عن تعليقاتهم التي لا تنم عن ادنى احترام لنا كطلبة جامعيين نمثل طليعة المجتمع العراقي . مجموعة من طالبات يحملن باقات ملونة من الزهور قد انتهين للتو من احتفاليتهن بالتخرج (نور عباس) كانت احداهن وهي في المرحلة الرابعة قسم اللغة العربية سألتها بعد التخرج ، هل في تصورك وظيفة معينة ؟ نعم ، اذا اتيحت لنا فرصا لذلك ، واتمنى ان التحق بسلك التربية والتعليم بصفة (مدرسة) . زميلتها (اسراء) انتقدت ضعف الخدمات في الجامعة كعدم وجود مكتبة مركزية ووسائل الايضاح اللازمة .

قسم الاعلام من دون اجهزة او معدات

لقائي التالي مع التدريسي في قسم الاعلام الدكتور (حسين علي نور الموسوي) الذي قال : الجامعة لم تزل حديثة الانتساب الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وعليه فان المناهج الدراسية والمسائل الادارية الجامعية هي قيد الدراسة ، وعملية المتابعة والتنفيذ جارية لحد الان . ويبين : المناهج الدراسية الحالية هي ذات المناهج المعتمدة من قبل جامعة بغداد والتي اقرتها الوزارة . ويوضح : من المعوقات التي نواجهها ، عدم وجود التناسق بين المادة النظرية ومكملتها المادة العملية ، اذ هناك فجوة كبيرة بين النظري والتطبيق العملي وذلك لعدم توفر مختبرات متخصصة في مجال تدريس مادة الاعلام ، وهذا يعد نقصا تدريسيا لا بد من سده ويلفت الى ان هذه المختبرات تتعلق في مجالي الاذاعة والتلفزيون ، والصوت والصورة وكذلك العمل الصحفي ، فضلا عن قدم المناهج التي لا تتماهى مع الاوضاع التي يعيشها الطلبة في ارجاء العالم . الطالبة (حنان مهدي) قالت : نريد مناهج دراسية حديثة بغية تطوير مهاراتنا الاعلامية والمهنية ، لان الحياة تسير نحو الامام ، والتاريخ لا يعيد نفسه ولا يكررها ، اما بصدد الاجور فقد ذكرت بانها مكلفة وتبلغ ٦٥٠ الف دينار لكل سنة دراسية.

الجامعة تضم طلبة من كل الطيف العراقي

والتقيت التدريسي (عبد الامير عباس الركابي) الذي قال: جامعتنا ما تزال فتية برغم مرور اربع سنوات على تأسيسها الذي بدأ بتابعيتها للوقف الشيعي ، ثم انفصلا عنها كلية (العلوم الاسلامية) التي الحقت بالوقف الشيعي وبهذا اصبحت الجامعة اهلية مثل باقي الكليات الاهلية الاخرى. وسألته : هل ان الجامعة ترتدي الجلباب الاسلامي؟ . عمليا ليس هناك توجها اسلاميا محضا للجامعة اذا ما استثنينا كلية (العلوم الاسلامية ، ويوضح : جامعتنا علمية مهنية تلتزم بشروط وزارة التعليم العالي من حيث الزي الموحد والملبس اللائق الذي ينسجم مع الاداب العامة ، اما فرض الزي الاسلامي فهذا لا ينطبق مع الواقع العملي لمهام الجامعة العلمية ويتضح هذا من خلال المناهج الدراسية التي تطبق فيها. وسألته : هل يقتصر القبول على مذهب بعينه كما يشاع عنها ؟ . أؤكد ان من بين المقبولين في الجامعة طلبة مسيحيين ، ومندائيين ، وسريانيين واخرين من المذهبين السني والشيعي، وعلى وفق هذا فانها تضم بين جنباتها جميع ابناء الطيف العراقي ومن دون تمييز.

في مكتب مساعد رئيس الجامعة

منذ عام ٢٠٠٦ سجلت الجامعة في مؤسسة (دار الاسلام) ومقرها في لندن ، ولها فرع في مدينة (الكاظمية) ، بدأت تحث الخطى من اجل تسجيلها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كجامعة اهلية ، وتحقق هذا في عام ٢٠٠٨ بعدما اصدرت الوزارة قرارا بالتسجيل الاولي ، وكذلك قرار مجلس الوزراء . وتكاد تكون هي الوحيدة بين الكليات الاهلية التي حصلت على الموافقتين ، وقبل يومين حضرت اللجنة الوزارية واطلعت على كل ما له شأن بالجامعة. ونحن بانتظار ما تسفر عنه نتائج زيارتها وما سيرد في تقريرها الذي بموجبه سيتم الاعتراف النهائي بها ومنحها الاجازة الاكاديمية خلال الايام المقبلة . الشهادة التي تمنحها الجامعة في الوقت الراهن ، هل هي معترف بها من الوزارة ومن جامعات اخرى عراقية وغير عراقية ؟ الشهادة التي تمنحها الجامعة معترف بها، وبحسب كتب رسمية توثق المخاطبات التي تمت بين ادارتها ووزارة التعليم العالي . ويلفت : هذا اللغط والتداخل الذي حصل بين كلية (العلوم الاسلامية) التابعة للوقف الشيعي والتي لم تحصل حتى الان على الاعتراف الرسمي بها ، وجامعتنا المعترف بها بحسب ما اسلفت . ويضيف : كثير من الوزارات خاطبت وزارة التعليم العالي بشأن الشهادة التي تمنحها (جامعة الامام جعفر الصادق) وهل هي معترف بها ام لا ؟ فردت الوزارة بالايجاب موضحة بانها معترف بها كشهادة اكاديمية اولية . اين تضع خريجي الجامعة في سلم التعيينات؟ . في مرحلة النظام الشمولي السابق ، لم يكن في العراق مؤسسات للقطاع الخاص الذي همشته الديكتاتورية ، اما الان ، وبعد التغيير ، اعتقد اننا مقبلون على مرحلة جديدة يكون فيها للقطاع الخاص دور متميز في بناء العراق ، حينئذ سيكون التعيين على وفق الكفاءة ، وليس على التفريق بين شهادة من جامعة حكومية واخرى اهلية ،لان المهم وعندما يتقدم الطالب خريج قسم اللغة الانكليزية فانه سيخضع لاختبار كفاءته حتى وان كان قد تخرج من جامعة (كامبردج). ويبين : نحن نتوسم خيرا بخريجينا ، ففي العام الماضي كان خريجو جامعتنا على المحك مع نظرائهم خريجي الكليات الحكومية الذين تقدموا لقبولهم في الدراسات العليا وتنافسوا مع اقرانهم الاخرين وحظوا بترشيح لهذه الدراسات ، الا انهم وللاسف لم ينالوا حظا وافرا بسبب التردد واللغط الذي ساد المنافسة من حيث ان الشهادة معترف بها ام لا ؟ . قلت له : غالبية الطلبة يشكون من ارتفاع الاجور الدراسية فقال: على عكس ما يروجون، فان اجور الجامعة هي الادنى اجورا بين الكليات الاهلية الاخرى. ربما الشكوى متأتية من كون ان الدراسة في الجامعة وفي بداية تشكيلها كانت صباحية ومجانية في آن معا ويدعمها الوقف الشيعي ، فكان الاقبال عليها كبيرا من ابناء الطبقة الفقيرة ، وبعد ان اتخذت لها مسارا واضحا كونها جامعة اهلية ، فان تمويلها لا بد ان يكون من خلال استيفاء اجور من الطلبة المسجلين او الذين يرومون التسجيل فيها ، بمعنى انها تمول نفسها ذاتيا في ظل غياب الدعم المادي. ومن هذا التمويل نستطيع ان نحسن واقع الجامعة كالابنية واستقطاب الاساتذة الاكفاء وتطوير المستوى الاكاديمي لها . ويوضح الجامعة الان تتوافر على تدريسيين مشهود لهم بالخبرة والكفاءة . ويبين: اذا تحسنت الاوضاع الاقتصادية للبلاد سنعيد النظر حتما بمستويات الاجور الدراسية ، ناهيك عن وجود نظام التكافل الاجتماعي ، وهناك عدد من الطلبة جرى اعفاؤهم منها ، وهناك اعفاءات خاصة بالمتفوقين ، غير انها ليست مطلقة ، بل ان نسبتها قد تربو على ٣٪ من مجموع الطلبة الدارسين في الجامعة . قلت له : العديد من الطالبات والطلاب مستائين من سلوك افراد الحماية الامنية ومن تعرضهم لمضايقات يومية يتعرضون لها من قبل هؤلاء ، هل هناك اجراء للحد من هذه المضايقات ؟ قال: هناك اشكالية مع الجامعة المستنصرية تتلخص في كون ابنية اقسامها الداخلية هي جزء من ابنية جامعتنا ، ولغرض الحفاظ على طلبتنا من البنين والبنات منعنا دخول (الموبايلات ذوات الكاميرات) تفاديا لمشكلات حدثت ، وقد تحدث مستقبلا من خلال الاستخدام السيئ لها وتحوير ومنتجة الصور التي يلتقطها بعض الطلبة من ذوي النفوس الدنيئة ، لا سيما وان التقنيات الحديثة لهذه الاجهزة تتيح لمستخدميها التلاعب بها وعلى وفق نواياهم السيئة . ويوضح : في نهاية العام الحالي سنتسلم هذه الابنية ، وعندها ستعود الامور الى طبيعتها الصحيحة ، وما يختص بسلوكيات بعض افراد الحماية الامنية فان منهم من يفتقر الى الوعي والثقافة ، وغير مؤهلين لشغل وظائف في مثل هذه المؤسسات العلمية ، لذا فان مثل هذه التصرفات متوقعة. ومع هذا ، فنحن كادارة جامعية نقف باستمرار على ضرورة احترام الطلبة الجامعيين . ويلفت : بعض الطلبة يخالفون شروط الزي ويتعالون على افراد الحماية الامنية ولكل فعل رد فعل وهذه لا تعدو كونها حالات فردية. سألته: هل الحجاب فرض عين على الطالبات؟ ومثلما ورد في استمارة التقديم للقبول؟ قال : الموضة دخلت وتسللت الى كل شيء ومنها الحجاب ، الذي يمكن ان تخضعه المرأة لمتطلباتها . ويضيف : الابداع والتحديث مطلوبان في موضوعة (الحجاب) اذ تستطيع الطالبة ان تكون انيقة ، ومثلها زميلها (الطالب) من الحفاظ على الحد الادنى من الحشمة . ويبين نريد من الطلبة والطالبات ان يختاروا الازياء التي تؤكد هويتهم العربية ونحن لا نرغب بفرض هذا قسرا ، بل نريد منهم ان يأخذوا من الاخر ما يعزز هذه الهوية وبما لا يخدش الحياء وان لا يكون الطالب العراقي نسخة مشوهة للطالب الاميريكي او الاوروبي .

جامعة الكوفة .. تدخلات في شؤون الطلبة والاساتذة

تعاني الأجواء الإدارية الجامعية مشكلة قد تكون لها جذور عميقة مرتبطة بطبيعة الأوضاع المجتمعية في البلد بصورة مباشرة هي قصة التدخلات غير الطبيعية للمؤسسات أو الشخصيات السياسية و الأمنية والجامعية أيضا وحتى الدينية منها ، إنها سلوكيات تمارس من قبل التوجهات أعلاه على المحاور الإدارية في الكليات العراقية عامة وفي النجف خاصة والذي يشمل التجاوز على القوانين الموضوعة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما يخص مثلا طلبة الماجستير والدراسات العليا

بغداد/ خضير عباس

وتشتمل تلك الضغوط على التجاوز على قانون اختيار الطلبة للدراسات العليا من خلال زج العديد من هؤلاء الطلبة الذين لا تتوفر فيهم أدنى الأسس والمعايير القانونية الموضوعة لقبول هؤلاء الطلبة .ويؤكد بعض المسؤولين عن العديد من أدارت الكليات في النجف – امتعاضهم من العديد من الضغوط أو الاحراجات التي تمارس عليهم بطرق مختلفة منها كان يكون الطالب المتقدم لرسالة الماجستير منتمياً لاحد الاحزاب ولديه علاقات قوية في وزارة التعليم العالي أو في أية وزارة أو فئة سياسية متنفذة في الدولة ويأتي بكتاب رسمي أو رسالة شخصية من حواشي الوزارة – ليس شخص الوزير بالطبع – تدعو الى قبول ذلك الطالب بغض النظر عن قانون القبول أو الشروط الملزمة للقبول ، وبالتالي تضع المسؤول الإداري في هذه الكلية أو تلك في مواقف محرجة يضطر على أثرها إلى قبول ذلك الطالب لأسباب مختلفة في مقدمتها خوفه على وظيفته أو تعرضه في المستقبل القريب طبعا إلى مختلف رسائل الملامة التي تبدأ من التساؤل وتنتهي إلى التهديد إما بالقتل أو بالطرد من الوظيفة أو احد أنواع الابتزاز المختلفة. وقد اختلفت وسائل الضغط عما كانت عليه في زمن النظام البائد . بكل الأحوال الموضوع يستحق الطرح اليوم من خلال سؤال ذوي الاختصاص الجامعي والقريبين من واقع الحال .

الدكتور علي كاشف الغطاء التدريسي في كلية القانون يقول ": ان مسألة التأثيرات والضغوط والتوسط وغيرها تتعلق في بادئ الأمر بكامل المنظومة الاجتماعية الخلقية الموجودة التي تحكم البلد ، فالعراق بلد من هذا النوع الذي تعمل به هذه المنظومات بشكل جدي ومهم فعلاج مثل هكذا مشكلة في العراق اليوم يجب أن لا يكون علاجا قانونيا فقط لأنه علاج قاصر ، نعم قد يكون من الواجب وجود استقلالية بين الجامعات والمؤسسات الرسمية ، بالتأكيد نعم ، لكن تبقى القيم العشائرية والضوابط العرفية والتي تعتبر من الأسس الحاكمة بشكل متجذر فهي تبقى فاعلة."

مضيفا: أنا اعتقد إن عملية الفصل بين الجامعة والعمل السياسي يجب أن يصاحبه تحشيد إعلامي للبحث عن حقيقة العلاقة التعليمية اليوم في العراق لدينا مشكلة فالعمل التعليمي في البلد يحتاج إلى بعد اجتماعي وهذا البعد يجب أن يتركز على عملية تقديس الدرس والدرجة والتدريسي والطالب أيضا فكل هذه المفاصل يجب أن تكون مركزة في اللاشعور في المجتمع وهذه ليست موجودة لدينا اليوم."

مشددا بقوله ": عملية التأثير والضغوط التي تمارس على الهيئات التدريسية أو الإدارية هي تركة قديمة وليست جديدة وان اختلفت عما كانت عليه إبان النظام السابق حين كان مبدأ القوة هو اللون الملازم لكن لنرجع إلى الوراء أكثر في الحكومات السابقة قبل نظام صدام حيث كان اللون هو المجاملة والمحاباة أو أن تكون مدينا لأحد وبالتالي عليك رد هذا الدين خاصة ، اليوم لدينا نفس النظام الموجود سابقا ولكنه خليط بين الاثنين القوة من قبيل كون السياسي يستعمل القوة من خلال منصبه أو بين المحاباة والضغط المعنوي وبين الإشارة أو التلويح المعنوي يتم إغراء التدريسي بها مثل قطعة الأرض أو تمشية معاملة ما في مكان ما أو جواز سفر ..... وغيرها من المغريات أو تكون نوعا من التهديد كما حصل في جامعة بغداد وبحق أساتذة مشهورين مثل الأستاذ الدكتور عصام العطية ، ورئيس قسم القانون الجنائي الدكتور حسام الحيدري أيضا وغيرهم أسماء كثيرة هددت خلال الأوضاع الأمنية السيئة قبل ٥ سنوات تقريبا ، لكن اليوم المسألة لا تتعلق بالتهديد بقدر تعلقها بالتلويح ." مؤكدا بقوله إن " العملية أو المشكلة هي لمجتمع كامل فلدينا منظومة قانونية غير فعالة وغير متماسكة وقديمة من جهة ومن جهة أخرى القيم المجتمعية وأخيرا قناعة الإنسان بنفسه اقصد التدريسي بوجوده ومنصبه وأهمية عمله ثم تأتي قناعة الطالب قناعة السياسي نفسه هل يريد أن يركز ويقوي المنظومة التعليمية أم يسعى إلى تحطيمها فان كان يريد تركيزها فعليه عدم استخدام هذه الأساليب ، المسألة ليست هينة بل إنها عملية تشابك ." الدكتور جبار جمال الدين أستاذ الفكر السياسي قسم العلوم السياسية – جامعة الكوفة قال حول هذه المشكلة ": كأستاذ جامعي أرى أن الحرم الجامعي له قدسية يجب أن يكون بعيدا عن التجاذبات السياسية أين كانت لكي نحفظ هيبة هذا الحرم ونجعله بمنأى عن الصراعات السياسية والطائفية والفئوية وحتى الإقليمية ، لان الجامعات هي مراكز إشعاع حضاري علمي ثقافي لا يجوز أن تكون ساحة لممارسة أنواع الضغوط السياسية يقول نبيل مهدي رئيس قسم القانون في كلية القانون – جامعة الكوفة إن: الواقع السياسي الذي يحكم العلاقات في البلد تختلف عن الواقع والعلاقات الموجودة في الإطار الأكاديمي والتي تسود الأجواء الجامعية ، فالسياسي يأخذ قيمه من أسس السياقات الموجودة من خلال محاولاته الحصول على مكاسب سياسية وهذا قد يكون طبيعيا في تلك الأجواء ، لكن هذا الأمر قد يتعارض مع القيم الأكاديمية والقانونية الموجودة في الحرم الجامعي ."

مؤكدا ان " إطار العمل الجامعي يبدأ من عميد الكلية ثم المعاون الإداري ثم رئيس القسم التدريسي وكل هذه المناصب تعاني اليوم ضغوطاً على الصعد كافة وقد تكون اجتماعية أو دينية والأخص هي الضغوط السياسية ، فالسياسي عندما يتدخل في أمر كهذا ينطلق من منظوره السياسي التي تحقق له مكاسبه ومصالحه فالضغط على التدريسي تتضمن محاولة لتغيير المعايير العلمية التي توضع للطلبة ورئيس القسم أو المعاون الإداري قد يكون عليه الضغط في عملية اختيار الكوادر التي تعمل في الجامعة أو الكلية من هذه الجهة أو تلك ثم تتصاعد الضغوط عندما نصل إلى عميد الكلية أو رئيس الجامعة ."

مؤكدا إن " هناك أشخاصاً تم قبولهم في الدراسات العليا مثلا بغض النظر عن المعدل أو الامتحان التنافسي من خلال وصول كتاب أو رسالة معينة من جهة رسمية تلزم الكلية أو الجامعة على قبول بعض الأشخاص بغض النظر عن الإطار التنافسي أو القانوني وبالتالي هذا ضرب للقيم الأخلاقية أو القانونية في أهم مفصل في البلد ."

موضحا إن " الحل الأمثل للوقوف أمام هذه المشكلة المستديمة التي برأيي ستستمر أو تبقى بغض النظر عن الجهة التي ستتولى دفة الحكم أو السلطة أو جهة المعارضة لان الكل يروم تحقيق مكاسب لحزبه أو فئته أو طائفته ، فالحل الأوفر هو استقلالية الجامعة المتمثلة حسب رأينا أولا بالاستقلال المالي عن الحكومة المركزية لكي تكون بمنأى عن الضغوط ، والنقطة الأخرى هو الاستقلالية في تعيين القيادات الجامعية وان تكون خارج إطار المحاصصة السياسية ابتداء من عميد الكلية إلى رئيس الجامعة والمساعدين أيضا ويتم الأمر من خلال مجلس أو هيئة مستقلة تشكل من الجامعات العراقية كما حصل في المفوضية العليا للانتخابات أو مجلس القضاء الأعلى أو هيئة النزاهة لتدير العمل الجامعي في العراق في إطاريها المالي والإداري ." أستاذ القانون الدولي (علي عبد الزهرة) أكد إن " موضوع ممارسة الضغوط السياسية منها خاصة ليست موجودة على مستوى الجامعة فقط بل تبدأ من مبنى وزارة التعليم العالي هي واقع حال – ولنشخص ليس الوزير تحديدا – بل من يدنو عن هذا المنصب من " الحواشي " قد أصبحوا أسرى لهذه الضغوط السياسية ويحاولون أن يكيفوا المنطق والأنظمة والتعليمات ورميها في ساحة المواقف السياسية وهذا الخطأ بعينه ، وأنا كأحد الأساتذة الجامعيين شعرت بهذا الموضوع من خلال رؤيتي لبعض الخطوات التي يخطوها السادة السياسيون بحجة انتمائهم لهذه الجهة أو تلك أو الذين يملكون أجندات سياسية مع الأسف هذه الأجندات تنتقل بصورة سلبية وتؤثر سلبا في واقع الجامعات من خلال الإكثار مما يسمى اليوم " الاستثناءات من القوانين الموضوعة أو العامة أو الأعراف الجامعية المسلم بها " من خلال قبول السياسي أو رجل الدين أو رجل الأمن – ونحن نشخص ونقول البعض وليس الكل – .... وغيره للقبول بهذه الجامعة أو تلك لا لكونه يمتلك المؤهل لهذا القبول ونراهم يتشبثون بهذه المعايير غير الاخلاقية وغير القانونية.. مشددا بقوله " لقد صادفت واطلعت شخصيا على حالات قبول طلبة لا يمتلكون أية معايير في الدراسات العليا من خلال جلبهم لاستثناء ."